Mohamed Boudiaf University M'sila
Faculty of Law and political sciences
Master 1 field - section 1

English Legal Terminologie
Lexus Metandus Program
Teacher Dr Debih Hatem

Doc n 3

مفهوم الحكومة الالكترونية

ترجمة مصطلحات الوثيقة للغة العربية

المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته
a flattening	تبسيط	operating costs	تكاليف التشغيل	insurmountable	لا يمكن تخطيها
stewardship	التسيير- الإشراف	avoids	تتفادى	the legal recognition	الاعتراف الرسمي أو القانوني
dissemination	النشر الالكتروني	bribes	الرشاوى	digital signatures	التوقيع الالكتروني
hiring	توظيف- تشغيل	transactions	معاملات	the assumption	افتراض
fiscal	جبائي- ضريبي	Staff reduction	التقليل من اليد العاملة	to hinder	يكبح- يعيق
public procurement	صفقة عمومية	shipping	الشحن	data exchange	تبادل البيانات أو المعطيات
interaction	التفاعل- المحاكاة	shuttles	الذهاب والإياب	inadequate	كاف- ملائم
reinvent	إعادة ابتكار	Promote	يرقي	privacy and security issues	الخصوصية ومسائل الأمن
corruption	الفساد	the certifications compliant	مطابقة الشهادات	accumulate	ضم- جمع
encompasses	تشمل- تضم	adaptation	التكييف	rigidities	صعوبات
tangible	ملموس- مجرد	the slippage	الانزلاق- الانحدار	shared funding	مشاركة التمويل
enlightened	تنوير	undertaking	تتعهد	self-reliance	الاعتماد على الذات
inaccessible algorithms programs	برامج الخوارزميات التي يتعذر الوصول إليها	mandatory	إلزامي- إجباري	authenticate	التصديق
Naked eye	العين المجردة	lack of flexibility	غياب المرونة	cyber-democracy	الديمقراطية الرقمية
the vouchers	استمارات- قسائم	encounter	يواجه	to advocate	تدافع- ترافع لصالح

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

ترجمة ملخص للوثيقة بالعربية

لقد أدى ظهور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من التسعينيات إلى تبلور مفهوم الحكومة الإلكترونية. وكثيرا ما تعتبر الحكومة الإلكترونية تقديم خدمات جديدة متاحة عن طريق الإنترنت، تتجاوز ذلك بكثير. وهو يتوافق مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات، مع التأثير على عمليات التبادل مع المستخدمين كما هو الحال في العلاقات الداخلية أو المشتركة بين المؤسسات. ولذلك فهو يشير إلى المشكلة العامة لنظم المعلومات التي تعني تنظيم تبادل المعلومات بين مختلف عناصر النظام ككل.

ومن هذا المنطلق، تقع في صميم عملية التبسيط الإداري وإصلاح الدولة لأنها تؤدي إلى تسوية الإجراءات والنصوص القانونية والتنظيم الإداري وتسمح بتقديم خدمات جديدة بفضل الوظائف. إذن الأمر لا يتعلق بمسائل تكنولوجيا المعلومات فحسب، وإنما "القيادة أو الإشراف". وتركز هذه الورقة على مفهوم الإدارة الإلكترونية أو الحكومة الإلكترونية، وتطورها ومنظوراتها، من ناحية الاستخدام الواسع النطاق كخدمة عن بعد لصالح المواطنين.

تحديد مفهوم الحكومة الإلكترونية

يغطي مصطلح الإدارة الإلكترونية، الذي يشيع استخدامه، حقائق مختلفة جدا، تتوافق مع مستويات متباينة من التعقيد والتي تقتضي توضيحها. تشير الإدارة الإلكترونية، على النحو المبين في تقرير Truche، إلى مجال تطبيق واسع النطاق:

-علاقات المستخدمين مع الإدارات؛

-مساهمة الإدارة في إثارة النقاشات العامة (نشر البيانات العامة الأساسية، المنتديات العامة، المشاورات على الإنترنت، و مختلف الآليات الجديدة على نطاق أوسع لاستشارة المواطنين) ؛

-علاقات الشركات بالإدارة (إعلانات البيانات الاجتماعية، إعلانات التوظيف وتحويلات البيانات المالية والمحاسبية) ؛

-تنفيذ تقنيات التجارة الإلكترونية في المشتريات والصفقات العمومية (بما فيها الصفقات العمومية الالكترونية) ؛

- الأساليب الجديدة للعمل والتنظيم داخل الإدارة (تحويل المهن، العمل التعاوني، والعمل عن بعد).

في الوقت الراهن، تسمى جميع هذه التطبيقات الخدمات عن بعد، التي يمكن تعريفها بأنها "خدمة ذات قيمة مضافة تقدمها الإدارة لشركائها ومستخدميها، باستخدام أدوات الاتصالات". وهذا المفهوم هو مفهوم أوسع نطاقاً من مفهوم الإجراء عن بُعد الذي يقدم على أنه التبادل غير الورقي للإجراءات الشكلية بين السلطات العامة (الوزارات، والمرافق اللامركزية، والهيئات العامة) وشركائها ومستخدميها.

ويمكن تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الوكالات الحكومية، مع تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: تحسين نوعية الخدمات العامة، وتعزيز التفاعل بين الشركات، وتعزيز مشاركة المواطنين من خلال الوصول إلى المعلومات، وإعادة اختراع العمليات الإدارية لتحقيق الحكم الرشيد الذي تمس الحاجة إليه". وتؤدي الحكومة الإلكترونية إلى الحد من الفساد وتعزيز الشفافية وخفض تكاليف الخدمات الإدارية للإدارة نفسها وللمواطنين. وسوف نرى فيما يلي أن هناك عدة أنواع من الحكومة الإلكترونية، ولكن يجب أن يكون واضحا للجميع أن موقع حكومي واحد على شبكة الإنترنت ليس إدارة إلكترونية.

ووفقا للنظرية الكلاسيكية للمرفق العام، "الإدارة لها صلاحيات السلطة العامة فقط لخدمة المصلحة العامة والمرافق العامة على أفضل وجه". ويشمل مفهوم المرفق العام الجهاز المادي الذي هو مقر النشاط والنشاط نفسه. ويقدم المرفق العام التقليدي من مكان محدد، ملموس، بواسطة أشخاص طبيعيين أو وكلاء، عن طريق أفعال "مادية" ملموسة أيضا، ورقية، أساسا. وهكذا فإن مفهوم المرفق العام يتبلور من خلال المرافق العامة المحلية.

وتقوم الحكومة الإلكترونية بإزعاج هذه الأفكار لأن الإجراءات الإدارية أو عن بُعد لتقديم الخدمات يتم توصيلها بواسطة الآلات، كما أن الخوادم والحواسيب وبرمجيات معالجة البيانات لا يتم تحديدها بالضرورة في الموقع الذي يقدم فيه الطلب من قبل الحاسوب ، "لا يترجم إلى عمليات ملموسة بل إلى بيانات إلكترونية". ويتطلب المرور من خلال الأجهزة الأخرى، مثل الطابعة، "لإخراج" ملفات الكمبيوتر.

وتضع الإدارة الإلكترونية والخدمات عن بُعد معظم النشاط في خدمة الجمهور في عالم مادي يتألف من شرائط كهرومغناطيسية مصنفة في "لغة الآلة"، وتعالج البيانات ببرامج خوارزمية يتعذر الوصول إليها، غير مرئية للجمهور.

ثم يتقلص التدخل "البشري" للعوامل أو يكاد ينعدم. والواقع أن البيانات يتم نقلها من الكمبيوتر الذي يستخدمه المستخدم على خادم الوزارة (على سبيل المثال)، ثم يتم "معالجتها" بواسطة البرامج، وأخيراً- وفي أفضل الأحوال- فإنها تخضع للتحكم من قِبَل موظف، وهو التحكم الذي لا يمكن أن يرتبط إلا بالنتائج التي يحسبها البرنامج.

والغرض من الخدمات عن بُعد هو إدارة بدون وكلاء، إلا في حالة وجود صعوبات خاصة في تفسير الشرعية، بالنسبة إلى نسبة ضئيلة من الملفات. وهكذا تهدف الخدمات عن بُعد إلى إحداث تحول جذري في دور الوكلاء والجمهور. معظم الطرق الإدارية القانونية، "الإجراءات الإدارية"، تنطوي على عمل حقيقي وعادة وجود فعلي للمستخدمين في المباني الإدارية، وعمل حقيقي للوكلاء الحاضرين: ولفعل ذلك، من الضروري إيجاد الإدارة المختصة، والمرجع الجيد، والاستمارة الجيدة، والقسائم المناسبة، والهاتف، والفاكس، والانتقال، والمناقشة، والعودة، وما إلى ذلك.

مزايا الإدارة الإلكترونية

للحكومة الإلكترونية فوائد عديدة للمواطنين والشركات والحكومات:

1- بالنسبة للمواطنين:

- المزيد من قنوات أو خدمات الاتصال؛
- خفض تكاليف التشغيل (وهذا يؤدي إلى تجنب السفر واتخاذ بعض المخاطر إن أمكن) ؛
- تخصيص وسرعة الخدمات ؛
- مشاركة المواطنين؛

2- بالنسبة للأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني:

- التفاعل السريع مع الحكومة؛
- خفض تكاليف التشغيل (انخفاض الرشاوى والفساد) ؛
- خفض أو إلغاء المعايير (تبسيط الإجراءات الإدارية).

3- بالنسبة للمؤسسات العامة:

- زيادة فعالية وكفاءة عملياتها؛
- خفض تكاليف العمليات والمعاملات؛
- العائدات الضخمة الطويلة الأمد للاستثمارات؛
- تحسين استخدام استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4- بالنسبة للحكومة والمجتمع بشكل عام: ويمكن تلخيص الفوائد الطويلة الأمد على النحو التالي:

- تبسيط حياة الإدارة من خلال التشغيل الآلي لبعض الخطوات الإجرائية؛
- تخفيض عدد الموظفين من خلال التشغيل الآلي لبعض المهام؛
- تقليص الوقت في إنجاز المهام: لا يستلزم ذلك إعادة إدخال البيانات المرسلة في شكل رقمي؛
- الاقتصاد في طباعة الأوراق وإدارة المخزون وتكاليف الشحن، وما إلى ذلك.
- رضا المواطنين عن الخدمات العامة؛
- الحد من الفساد وكذا الضوابط الاجرائية والمراقبة المستمرة من خلال الذهاب والإياب؛
- المزيد من الشفافية من خلال إتاحة الإعلام للجميع؛
- تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد.

الإدارة الإلكترونية ورهان تحديث الإدارة

"يجب على الإدارات، شأنها شأن جميع المنظمات، أن تتكيف باستمرار مع الاحتياجات المتغيرة للمواطنين والأعمال التجارية، وأن تنفذ الإمكانيات التكنولوجية الجديدة المتاحة، وأن تدير الموارد المالية في أفضل حالاتها". مقتطف من تقرير Carcenac، المعنون "من أجل حكومة إلكترونية للمواطن" ، الذي يعطي أمثلة ملموسة جدا. يمكن إجمالها في:

- إنشاء مراكز اتصال مفتوحة لضحايا مختلف أنواع العنف (العنف الزوجي، العنف المدرسي، وما إلى ذلك)؛

- إزالة الطابع المادي عن إرسال البيانات للشركات؛
- لحذف ملف الحالة المدنية، ضرورة مطابقة الشهادات.

ويتماشى هذا التطور المستمر لأساليب العمل الإداري، الذي يسمى عموما "إصلاح الدولة" في فرنسا، مع مبدأ تكيف المرفق العام. غير أن الخطر قد يكون ناجما عن صعوبة تحديث الإدارة أقل مما قد ينجم عن الانزلاق الذي قد يحاول المرء القيام به، في هذا الصدد، من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بحجة التعهد وفقا للجدل المستعمل، "لإعادة تصميم العمل الإداري".

من دون شك أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يجب أن لا تنفصل عن الجهود الشاملة الرامية إلى تحويل آلية الحكومة والخدمات التي تقدمها إلى المحكومين، ولكن يجب ألا تصبح ذريعة لاستيلاء القطاع الخاص على الدولة. ولكن هناك مرحلة في عملية التحديث حيث تحتاج الدولة بالضرورة إلى القطاع الخاص؛ ومن المرجح أن يؤدي اختيار السياسات إلى ميل النظام إلى جانب أو آخر. فمعيار الربحية يقوض مبدأ المساواة، الذي يسمى بالفجوة الرقمية، في الإرادة المؤقتة، ثم يصبح نهائياً.

ويمر تطبيق هذه النماذج أو تطويرها بأربع مراحل من نضج الحكومة الإلكترونية: مرحلة المعلومات؛ مرحلة التفاعل؛ مرحلة المعاملات ومرحلة التحول.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من الإلزامي أن تمر أي وكالة حكومية بالمراحل الأربعة أعلاه، بل يتوقف كل ذلك على أهمية المرحلة في عملياتها. فعلى سبيل المثال، قد تكون مديرية الضرائب العامة في مرحلة المعاملات، بينما قد تظل إدارة العمل في المرحلة الثانية. ولضمان نجاح كل مرحلة، من الضروري أن تحدد الحكومة رؤيتها وتضع سياسة أو خطة وطنية للحكومة الإلكترونية تنفذ من خلال بوابة شبكية على نطاق الحكومة تضم جميع المعلومات والخدمات في مكان عام واحد.

معوقات نجاح الإدارة الإلكترونية

هناك عدة معوقات تعترض نجاح الإدارة الإلكترونية: المعوقات النظامية، المعوقات التشريعية والتنظيمية والمعوقات المالية، سنقوم بدراسة كل فئة على النحو التالي:

1-المعوقات النظامية:

يؤثر السياق على مبادرات الحكومة الإلكترونية، ومع ذلك، فإن الهياكل المهيمنة في جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي- بدرجات متفاوتة "صامتة" تستند إلى مجالات اختصاص واضحة نسبيا، تستبعد بعضها بعضا، مع وجود آليات ومسؤوليات رقابية محددة.

وكثيرا ما تعزى الحواجز الخارجية أمام الحكومة الإلكترونية إلى الافتقار إلى الاتصال أو إلى المرونة في الأطر التي قد تحول دون وجود منظور مشترك بين الإدارات. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما يُنظر إلى الحكومة الإلكترونية على أنها مسألة تقنية بحتة وليس على أنها مهمة أساسية لتقديم الخدمات العامة، أو عندما تهمل الوكالات الحكومية القيمة المضافة لتحسين تقديم الخدمات، ضرورة التعاون مع الوكالات الأخرى التي تقدم الخدمات ذات الصلة. إن المنظمات التي تركز فقط على جلب خدماتها على الإنترنت، من دون مراعاة السياق الأوسع الذي يحدد ما تستطيع القيام به (مثل الصفقات العمومية وإدارة الموارد البشرية وقواعد الموازنة) قد تواجه أيضاً عقبات. وبوجه خاص، قد تبدو الأحكام التنظيمية والمالية حواجز لا يمكن التغلب عليها.

2- المعوقات التشريعية والتنظيمية:

يتوقف النجاح إلى حد كبير على قيام الحكومات بإنشاء إطار قانوني مناسب. وسيظل إدخال خدمات الحكومة الإلكترونية واستخدامها في الحد الأدنى في غياب التكافؤ القانوني بين العمليات الرقمية والعمليات الورقية. وتدرك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضرورة أن يكون هذا الإطار للمعاملات الإلكترونية فعالا، سواء في مجال الإدارة أو التجارة الإلكترونية، وقد اتخذت خطوات في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، فإن الاعتراف القانوني بالتوقيع الالكتروني ضروري لإبلاغ الاستمارات الإلكترونية التي تحتوي على بيانات شخصية أو مالية حساسة. وفي عام 2002، اعتمد 26 بلدا من بين 30 بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قوانين تعترف بالتوقيع الالكتروني، ولكن عددا قليلا منها نفذ بالفعل تطبيقات تتجاوز المرحلة التجريبية. والكثير من البلدان ينتظر من القطاع الخاص سد الفراغ.

وإلا فإن أطر الإدارة العامة الحالية تستند إلى افتراض مفاده أن الهيئات العامة تتصرف بمعزل عن بعضها البعض (إدارة الأداء، وأطر المساءلة، وتبادل البيانات) وقد تضطر إلى إعاقة التعاون وتبادل المعلومات. وقد يشكل تعقيد الأنظمة والالتزامات المفروضة على الهيئات العامة عقبة أخرى أمام الاستثمار في مشروع غير ملائم، بالإضافة إلى ذلك، لابد من معالجة قضايا الخصوصية والأمن من خلال التشريعات والأنظمة المناسبة (فضلاً عن الممارسة العملية). ويمكن لجميع المتطلبات الحكومية المتعلقة بشراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم الصناعة، وشروط العقود،

والامتثال للشروط الأمنية، وغيرها من المعايير، أن تزيد التكاليف وتسحب الجداول الزمنية. ولا بد أن تؤدي الخدمات المتكاملة التي تتطلب تدخل منظمات متعددة إلى زيادة تعقيد هذه العملية.

ويمكن للقواعد والأنظمة التي تحكم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال أن تتراكم وتفرض التزامات فيما يتعلق باقتنائها وتمويلها، وتشغيل الشبكات وأمنها، ومسائل تأهيل الموظفين، وتصميم الخدمات، والرصد والإبلاغ. الخ. وعادة ما تصدرها أكثر من وكالة واحدة أو وحدة تنسيق الحكومة الإلكترونية. وسيكون من المفيد إجراء استعراض دوري للأنظمة والاشتراطات العامة التي تحكم اقتناء واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، وتحديد اللوائح غير الضرورية.

3- المعوقات المالية:

تعمل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هياكل تمويل رأسية، وفقا للمبدأ الأساسي للإدارة العامة، وهو مساءلة هيئة عامة عن تحقيق الأهداف التنظيمية ومنحها الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. غير أن أطر الميزانية هذه لا تراعي أحيانا الاحتياجات المحددة لبعض مشاريع الحكومة الإلكترونية، لا سيما تلك التي تتطلب تمويلا وتعاونا طويلي الأجل بين مختلف الوكالات. ولزيادة فوائد الحكومة الإلكترونية إلى أقصى حد، يلزم معالجة مسائل التمويل.

ويرى بعض المنظرين إن هناك علاقة شبه عكسية بين المالية الحكومية التقليدية والاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتعارض العديد من سمات الترتيبات المالية الحالية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع التنفيذ الفعال للحكومة الإلكترونية. وتتيح أطر الميزانية الحالية تمويل المشاريع بمعزل عن بعضها البعض ولكنها لا تسمح بتقاسم المسؤوليات المتأصلة في العديد من مشاريع الحكومة الإلكترونية.

وقد تحتوي القواعد المالية أيضا على عقبات تعوق التعاون في الحكومة الإلكترونية عن طريق منع ترتيبات التمويل المشترك. وهناك آليات قليلة لتقاسم التمويل، وقد يكون من الصعب تقييم فوائد مشروع من هذا النوع. وفي غياب إطار لتقاسم المنافع، لا تملك المنظمات حوافز للقضاء على الازدواجية عن طريق تقاسم النظم مع المنظمات الأخرى ما لم تتمكن من تقاسم بعض المدخرات. كما أن استخدام الميزانية على أساس النتائج يمكن أن يخلق حواجز أمام التعاون عن طريق مكافأة الاعتماد على الذات على حساب المشاريع المشتركة.

خاتمة

يؤدي تطور الحكومة الإلكترونية إلى إحداث تغييرات كبيرة وإغراق القطاع العام في العصر الرقمي. اليوم، أصبحت الحكومة الإلكترونية حقيقة واقعة. حيث تضاعفت الخبرات، وتم تنظيم المرافق العامة بشكل أفضل، ويقوم أصحاب التكنولوجيا بصقل عروضهم، ويستفيد المواطنون المزيد من الخدمات على الإنترنت.

غير أن هذا التحديث للإدارة يجب أن يقترن بالضرورة بإصلاحات تشريعية وإطار قانوني خاص بها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المركز القانوني للتبادل وحماية البيانات الشخصية وتنفيذ إجراء التوقيع الإلكتروني الذي سيتيح توثيق مصدر الرسالة وضمان سلامة البيانات ضمن محتوياته. وينطبق نفس الشيء على العلاقات بين الإدارة والجهات الفاعلة المشاركة في عملية تشكيل "التفاعل"، فضلاً عن مشاركة المواطنين في القرارات العامة من خلال الديمقراطية الإلكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على السلطات العامة أن تضمن ألا تزيد الحكومة الإلكترونية من توسع الفجوة الرقمية، وأن تستفيد الحكومة الإلكترونية من أقلية فقط. وسيكون من المفيد الدعوة إلى برامج التدريب لاكتساب المعارف الأساسية اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأخيرا، نشهد اليوم، مع الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية عملية تاريخية مماثلة للانتقال من الدولة الإقطاعية إلى الدولة الحديثة. إنها ليست مسألة إنقاذ الدولة فحسب، بل إنها مسألة تحقيق التقدم والازدهار، وجعلها ناجحة في تحولها.

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved